

## لجنة القضاء على التمييز العنصري – التقارير الدورية من 19 إلى 21 – نوفمبر 2023 صحيفة الوقائع حول وضع المغريبات السوداوات والمغاربة السود والمهاجرين.ات والشعوب الأمازيغية الأصلية في المغرب

### 1 المقدمة

تقدم صحيفة الوقائع هذه ملخص [التقرير المشترك](#) الذي قدمته مجموعة حقوق الأقليات (MRG) وLa Voix de la Femme Amazighe وTamaynut إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري ردًا على التقرير الرسمي للحكومة المغربية. ويركز على قضايا العنصرية ضد السود فيما يتعلق بكل من المواطنين.ات السوداوات والسود والمهاجرين.ات، فضلًا عن الحقوق التي تؤثر على السكان الأصليين الأمازيغ بما في ذلك النساء.

### 1. العنصرية ضد السود

يفتقر المغرب إلى قانون محدد لمكافحة التمييز، ولا سيما قانون يجرم التمييز العنصري. على الرغم من المواد المختلفة في الدستور وقانون العقوبات التي تحدد وتحظر معًا بعض مظاهر التمييز العنصري، لا يزال ا وكذلك المهاجرين.ات واللاجئين.ات الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى يعانون من المعاملة التمييزية والإساءة على أساس لون بشرتهم، أو الأصل الوطني، أو الجنسية، أو عدم وجودها، أو وضعية الهجرة، نتيجة للعنصرية المنهجية والبنوية السائدة في المجتمع والمؤسسات المغربية.

يعيش معظم المغريبات والمغاربة السود في الجزء الجنوبي من البلاد ويمثلون ما يقدر بنحو 10% من إجمالي سكان البلاد. يواجه الأفراد السود والسوداوات في المغرب التمييز في الحصول على الخدمات والتعليم والتوظيف والسكن، وعادة ما يتم استهدافهم بالعنف الجسدي. كما أنهم يعانون من الوصمة الاجتماعية والتهميش في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية. وتتفاقم هذه الظروف بسبب انتشار خطاب الكراهية والصور النمطية التي لا يتدخل أصحاب السلطة والمسؤولين في محاربتها. بالإضافة إلى الوصمة الشائعة في وسائل الإعلام، يواجه المغريبات والمغاربة السوداوات والسود عمومًا حواجز عندما يتعلق الأمر بشغل مناصب تنطوي على ظهور عام (السياسيين.ات والسفراء والسفيرات، وما إلى ذلك).

وكثيراً ما تعرض المهاجرون.ات من جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك الأطفال واللجوء.ات، للاعتقالات التعسفية بالإضافة إلى النقل القسري إلى مناطق معينة من البلاد. إن تفاعل النوع الاجتماعي مع أشكال التمييز الأخرى يجعل النساء والفتيات المهاجرات السود من جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة المهاجرات في وضعية غير نظامية عرضة بشدة للمعاملة التمييزية، والوصم، والاعتداءات، والاستغلال. يظل القانون رقم 02-03 المؤرخ 11 نوفمبر 2003 (قانون الهجرة) هو التشريع الرئيسي الذي ينظم دخول وإقامة المواطنين.ات الأجانب، والهجرة، والهجرة غير النظامية على الرغم من المخاوف التي أثارها العديد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بشأن القيود التي يفرضها هذا القانون.

### التوصيات

- ◆ اعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز والذي يحظر التمييز العنصري ويتضمن تدابير استباقية للقضاء على التمييز العنصري في جميع المجالات، مع مراعاة التحديات الخاصة التي يواجهها المهاجرات والمهاجرون السود.
- ◆ تصنيف البيانات حسب الانتماء الإثني وإبراز المواطنين.ات السود بشكل إيجابي في المجتمع المغربي، من خلال الترويج لحملة لمكافحة التمييز والوصم وخطاب الكراهية.

## ثانياً. الشعوب الأمازيغية

### 1.1 التمييز على أساس اللغة

ينص القانون الأساسي 26-16، المعتمد سنة 2019، على إدماج الأمازيغية في النظام التعليمي والتشريعي وفي عمل السلطات البرلمانية والمحلية والإعلام والثقافة والفنون والإدارة والفضاء العام والمصالح العمومية وفي نظام العدالة. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه قصور خطيرة في القانون. وفي حين تنص المادة 30 من القانون 26-16 على توفير مترجمين أمازيغيين للإجراءات القانونية، فإن هذا لا يعكس وضع اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للدولة كما هو معترف به في المادة 5 من دستور 2011. وهذا الوضع الثانوي تؤكد المادة 14 من القانون 38-15 حيث "تظل اللغة العربية لغة التقاضي والمرافعات وصياغة الأحكام القضائية أمام المحاكم، مع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية طبقاً لأحكام الفصل 5 من الدستور."

تم اعتماد تدريس اللغة الأمازيغية لأول مرة في نظام التعليم في عام 2003، ولا يزال تعليم اللغة الأمازيغية مهمشاً إلى حد كبير، ولا يزال اختيارياً في المدارس الابتدائية في المغرب. حسب المعطيات حول سنة 2018 كان يتواجد في المغرب 498 مدرساً متخصصاً فقط يقدمون دروس اللغة الأمازيغية لأكثر من 600 ألف تلميذ، أو ما يزيد قليلاً عن 13٪ من 4.5 مليون تلميذ في المدارس الابتدائية في المغرب. وبينما تشير التقديرات إلى ضرورة توظيف 100 ألف معلم لتغطية هذه الاحتياجات، أعلن وزير التربية والتعليم عام 2021 عن زيادة 400 معلم مدرب فقط سنوياً. تنص المذكرة رقم 28-23 والتي صدرت سنة 2023 من قبل وزارة التربية على تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في المرحلة الابتدائية في أفق 2030، في حين تتجاهل تعميم تدريسها في المرحلة الثانوية المنصوص عليه في القانون الأساسي 26-16.

### التوصيات

- ◆ تكثيف الجهود من أجل تنفيذ أحكام القانون الأساسي 26-16 دون تأخير، لا سيما عن طريق ضمان تخصيص التمويل اللازم من خلال الميزانية السنوية للدولة لتكوين وتوظيف عدد كاف من معلمي الأمازيغية لجميع تلاميذ المدارس الابتدائية، فضلاً عن تلاميذ المرحلة الثانوية وطلبة التعليم العالي.
- ◆ إنزال تدابير ملموسة لضمان قدرة الأمازيغ على استخدام لغتهم دون عوائق في جميع إدارات وقطاعات الحياة العامة والخاصة. ويشمل ذلك برامج تدريب لموظفات وموظفي الدولة، مثل القاضيات والقضاة، حول اللغة والثقافة الأمازيغية.

### 1.2 النساء الأمازيغيات

تواجه النساء الأمازيغيات في المناطق القروية في المغرب ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة والفقر، كنتيجة مباشرة للسياسات التي تعزلها وتستبعدنها من المبادرات الحكومية. ويمتد هذا الاستبعاد إلى تمثيلهم المحدود في المنتديات العامة والهيئات الإدارية. تتلقى المناطق القروية استثمارات أقل في ميزانية الدولة من حيث قطاع العمل والتعليم والرعاية الصحية، على الرغم من الأدوار الاجتماعية واللغوية والثقافية والاقتصادية المهمة التي تلعبها النساء الأمازيغيات في هذه المجالات. علاوة على ذلك، تغفل ميزانية الدولة أي ذكر للحاجة إلى مقاربة حقوق الإنسان، واتخاذ تدابير إيجابية تتناسب مع الظروف الخاصة للنساء الأمازيغيات. كما أن الوصول إلى المعلومات باللغة الأمازيغية فيما يتعلق بالقوانين القائمة والسبل المتاحة للنساء الأمازيغيات للتأكيد والدفاع عن حقوقها غير كافية.

وتواجه الفتيات القرويات تحديات كبيرة للحصول على حقهن في التعليم، مع ارتفاع معدل الانقطاع عن الدراسة، وخاصة على مستوى المدارس الثانوية. وفي عام 2022، على مستوى المدارس الثانوية، بلغ معدل تدرس الفتيات القرويات (ومعظمهن أمازيغ) 47.6%، في تناقض صارخ مع 96.1% لنظيرتهن في المناطق الحضرية.

أكثر من 90% من النساء القرويات العاملات في قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري لا يحصلن على تعليم رسمي ويواجهن مخاطر عدم الاستقرار والعمل الغير المهيكّل. علاوة على ذلك، لا تزال النساء الأمازيغيات تعاني من إمكانية الوصول العادل إلى مختلف مؤسسات القطاع الصحي، والتي غالباً ما تكون غير قادرة على تلبية معايير الصحة والسلامة اللازمة، مما يساهم في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والنساء.

## التوصيات

- ◆ تنفيذ أحكام الفقرتين 3 و4 من المادة 5 من دستور 2011 من خلال مقاربة تشاركية مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز المتعدد الجوانب الذي تعاني منه النساء الأمازيغيات. وينطوي ذلك على مراجعة السياسات العامة التي وضعتها الدولة من أجل احترام الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والفتيات الأمازيغيات، بما في ذلك حقهن في الصحة والعمل والتعليم.

### 1.3 حقوق الأرض

تعتبر مسألة حقوق الأرض أمرًا أساسيًا بالنسبة لحقوق الأمازيغ الأصليين، الذين جُردوا من أراضيهم خلال فترة الحماية الفرنسية بموجب القوانين الاستعمارية (قوانين 1916 و1919) التي لم يتم إلغاؤها أو تعديلها بشكل جوهري منذ الاستقلال. ومما يثير القلق اعتماد ثلاثة قوانين في عام 2019 التي تمنح وزارة الداخلية السلطة الكاملة لترسيم الأراضي الجماعية (المعروفة أيضًا باسم السلالات)، دون التشاور أو التعاون مع الشعوب الأمازيغية، وبيع أو نقل أو تأجير ملايين الهكتارات من الأراضي الأمازيغية للمستثمرين الأجانب أو الوطنيين، والأفراد وكذلك شركات التعدين الخاصة والعامة، بشرط توقيع ممثلي الجماعات (النواب) المعيّنين من قبل السلطات المحلية، على حساب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأصلية واهتماماتهم.

إن بيع الأراضي الجماعية للوكالات العقارية العامة أو الخاصة منذ عام 2007، عندما تم إطلاق عملية مكثفة لخصخصة الأراضي في المغرب، كان له تداعيات خطيرة على النساء الأمازيغيات، وخاصة النساء السلاليات الغير المتزوجات والأرامل والمطلقات أو النساء المتزوجات من رجال من خارج المنطقة. وفقا للقانون المغربي، يقتصر حق الانتفاع بالأرض على الرجال أرباب الأسر. وفي الحالات القليلة التي استفادت النساء بشكل غير مباشر من الأراضي الجماعية من خلال أقاربهن الذكور، فإن حصولهن عليها كان مشروطا بقرارات فردية من طرف أقاربهن الذكور. ونتيجة لذلك، تم تهجير النساء السلاليات قسراً وحرمانهن من التعويض، على عكس الرجال من القرى الذين حصلوا على الأرض أو المال، وكثيراً ما أُجبرن على الانتقال إلى الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية حيث يكافحن لتغطية نفقاتهن في ظل الفقر والحرمان من العيش الكريم.

## التوصيات

- ◆ إلغاء جميع التشريعات التي تسمح بمصادرة واستغلال الأراضي الأمازيغية والأقاليم والموارد الطبيعية، والاعتراف دستوريا بالحقوق غير القابلة للتصرف للأمازيغ وحمايتها في أراضي أجدادهم وأقاليمهم ومواردهم الطبيعية، بما في ذلك الحق في الموارد الطبيعية من التربة وباطن الأرض.
- ◆ اتخاذ التدابير الإدارية والتشريعية لضمان التشاور والمشاركة الفعالة للشعوب الأمازيغية، من خلال مؤسساتها التمثيلية، وإدراج النساء السلاليات في جميع مستويات صنع القرار حول المواضيع التي تخصها بما في ذلك الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية وكذلك التمسك بمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة.